الجلسة التاسعة والأربعون

- التاريخ : الخميس 2 جمادى الآخرة 1419 (1998/09/24).
- الرئاسة : السيد محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين.
- التوقيت : خمسة وعشرون دقيقة ابتداء من الساعة العاشرة صباحا والدقيقة الثانية والثلاثون.
- جدول الأعمال : خطاب الرئيس بمناسبة ختم الدورة وتلاوة البرقية المرفوعة إلى جلالة الملك.

* السيد محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين :

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه أجمعين،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يختتم مجلسنا خلال هذه الجلسة أعمال الدورة الثانية من السنة التشريعية الأولى مستكملا في ذلك حلقة هامة في مسار البناء والإنجاز.

وفي بداية هذه الكلمة، أرى من الواجب علي أن أتوجه بخالص التقدير إلى أجهزة المجلس من أعضاء المكتب ورؤساء الفرق ورؤساء اللجن الدائمة، الذين استطاعوا بفضل جهودهم وتفانيهم في أداء الواجب، أن يرفعوا من قيمة هذه المؤسسة، وأن يساهموا بحس وطني صادق على تفعيل دورها وتحسين أدائها.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى كافة أعضاء المجلس على مشاركتهم البناءة ومساهماتهم القيمة خلال مرحلة الدرس والنقاش، مما مكننا من العمل في ظل مناخ ينم عن علامات يمكن أن نجد فيها ما يدعو إلى الطمأنينة والتفاؤل، بالنسبة لمستقبل هذه المؤسسة الوطنية الفتية.

السيد الوزير الأول،

والسادة الوزراء،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إذا كانت الخطوات التي قطعناها خلال هذه السنة التشريعية تنطبع بطابع الجد والموضوعية، فإن الفضل في ذلك يرجع إلى كوننا جميعا أردنا لها أن تسير منذ انطلاقتها الأولى نحو الاتجاه الصحيح، واثقين بأن نجاح هذه التجربة رهين بمدى ما نوليه لها من الحرص على أداء مهمتها الوطنية، ومدى إصرارنا على ضرورة انسجام مختلف أطراف الحوار مع ما تتطلع إليه بمختلف مكوناتها، من تقدم لهذا البلد وازدهاره.

وإذا كانت هذه الحقيقة تشير إلى أهمية الانشغالات التي ترتكز عليها تجربتنا في مجلس المستشارين، فإن ذلك ليطرح علينا بلورة تقاليد برلمانية تستجيب لطموحات العناصر التي تحظى بشرف النيابة فيه، والتي تتمثل فيها مختلف القطاعات الحية العاملة المتمرسة في مختلف البناء الوطني، سواء على المستوى الاقتصادي، أو الاجتماعي، أو المحلي.

وفي هذا المقام، يطيب لي أن أستعيد معكم فقرات من الخطاب النفيس الذي ألقاه صاحب الجلالة نصره الله أثناء افتتاح دورة البرلمان والذي يشيد فيه بالنخبة التي تضم هذا المجلس والتي تغذينا كل يوم يقول حفظه الله، وتعمل لبلدها كل يوم، سواء الطبقة العاملة من المأجورين أو الفلاحين والتجار وأرباب المهن، إضافة إلى كون هذا المجلس يمثل شيئا عزيزا على جلالته ألا وهو الجهة.

فلنعمل سويا مجلسا وحكومة على بلورة هذه الأهداف النبيلة التي رسمها عاهلنا الكريم من أجل تمكين الجهات بما تليق به من إمكانات، لبلوغ أهدافها التنموية والاقتصادية.

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

ليس من شك أن العناية التي أبداها هذا المجلس في المهمة الموكولة إليه، وما والاه من الوقت والجهد، والحرص أيضا على المشاركة الفعالة والدؤوبة، واستثمار كل فرصة لتعميق مدى هذه المشاركة وإغنائها، لمن شأن ذلك كله أن يضمن النجاح لتجربتنا، والرسوخ لفكرنا الديمقراطي، ويضاعف من الحيوية التي ننشدها باستمرار لطبيعة عملنا.

وإنه لمن بالغ سعادتنا جميعا أن تنطلق هذه التجربة تحت رعاية ملكية وارفة الظلال، أرادها جلالة الملك حفظه الله أن تكون واعية بمستلزمات الحياة التي يعيشها وطننا العزيز، في توسيع أسس ديمقراطيتنا وتقويتها، وجعلها متوازنة في صرح المؤسسات، وفي تماسك وانسجام مع البناء الديمقراطي، الذي ظل حفظه الله يرسي له الدعائم ويقيم له القواعد لولوج القرن المقبل : عصر التحديات بثبات وعزم واستقرار.

وفي هذا الإطار تتخذ تجربتنا الديمقراطية بمجلس المستشارين موقعها في ساحة الفكر الاقتصادي والاجتماعي كتجربة متميزة، هدفها أن تعطي لمفهوم الحوار والمساءلة أبعادا جديدة في العمل والممارسة، تعميقا لمفهوم الديمقراطية من جهة، وبلوغا للنتائج العملية التي يجب أن تجنيه وتحققه هذه المؤسسة لعموم المواطنين من جهة أخرى.

وبطبيعة الحال فإن هذا الطموح الذي يتجلى على مستوى ممارسة أعمالنا ليطرح علينا مواجهة التحديات بعقيدة راسخة، والمستمدة من إيماننا بجدوى عملنا الذي هو موجه أولا وقبل كل شيء لخدمة الوطن والمواطنين.

وإنني لأستغرب، حضرات السيدات والسادة، أن تتوالى في بعض الأحيان الأصوات من هنا وهناك منادية باتخاذ إجراءات تتجاوز الفلسفة التي من أجلها وجد هذا المجلس، بل تحاول أن تقفز على حقوقه الدستورية المكتسبة في وقت لازلنا فيه في بداية الطريق. وإن عملا كهذا سيولد الانطباع للرأي العام ولمن سيأتوا بعدنا بأننا لم نؤد الأمانة على الوجه المطلوب رغم أهمية الحقوق الدستورية المكتسبة والتي باركها الشعب المغربي بالإجماع.

إن غيرتنا على هذه المؤسسة الفتية جزء من نجاحها، فلا ضير أن تأخذ من الوقت مايمكنها من بلورة مشروعها الوطني في مختلف الموضوعات المطروحة للدرس والنقاش، ولاضير كذلك أن يشارك كافة الفرقاء على اختلاف انتماءاتهم ومشاربهم، ولاضير أن تختلف كذلك النظرة والقرار والوجهة والهدف عما رسمه زملاؤنا بمجلس النواب، لأن مجلسنا له من الخصوصيات ما يحتم عليه أن يظل منسجما مع طبيعتها.

ومن هذا المنطلق عكست طبيعة الملاحظات والتعديلات التي تقدم بها السادة المستشارون على مختلف مشاريع القوانين مدى جدية الوعي بالملفات، واستطاع مجلسنا أن يدخل تعديلات على مشروع القانون التنظيمي للمالية ومشروع القانون المالي، كما أدرك بوعي أهمية المواقف التي يتوجب اتخاذها بالإجماع كلما دعت مصالح الوطن العليا إلى ذلك.

وضمن هذا الإطارصادق مجلسنا بالإجماع على القانون المتعلق بالتكوين من أجل الإدماج الذي يدخل ضمن الاهتمامات المولوية السامية بالتشغيل حيث اعتبره حفظه الله القضية الثانية بعد قضية وحدتنا الترابية. وفي نطاق هذه العناية المولوية السامية دعا حفظه الله في خطابه السامي بمناسبة عيد الشباب المجيد إلى ندوة تكون مهمتها يقول أعز الله أمره : «الانكباب على تتبع تطبيق هذا القانون وجانبياته»

وإن مجلس المستشارين ليضع نفسه رهن الإشارة المولوية في الإسهام في هذا العمل الوطني الهام.

وضمن النشاط التشريعي أيضا، صادق المجلس بالإجماع على القانون المتعلق بالقضاة، والتنظيم القضائي للمملكة والقانون التنظيمي للمجلس الدستوري، ومقترح قانون يتعلق بتحديد النظام الأساسي لفائدة موظفي إدارة مجلس المستشارين.

ولايفوتني التذكير في هذا المقام أن أذكر بمقترحات القوانين التي تقدم بها السادة المستشارون منذ بداية الولاية التشريعية الحالية، والتي تعكس في مجموعها اهتمامهم بمختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية، مما يستلزم الإسراع والاهتمام بدراستها والبت فيها خلال دورتنا المقبلة، بإذن الله.

ومن منطلق الحرص على إغناء الدورة المقبلة نأمل أن تتظافر جهود الجميع لاستكمال دراسة مشاريع القوانين سواء تلكم التي قطعت اللجن في دراستها أشواطا هامة، أو تلكم التي لم تبرمج بعد في اللجن الدائمة، لنتمكن من عرضها على المجلس، في مستهل الدورة القادمة، بحول الله.

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

موازاة مع هذا النشاط شهد مجلسنا خلال هذه الدورة عرض السيد الوزير الأول للبرنامج الذي تعتزم الحكومة تطبيقه في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكانت هذه المناسبة فرصة للحكومة ومجلس المستشارين لإلقاء الأضواء على السياسة الحكومية في مختلف الميادين، ومشهدا من مشاهد الحوار المثمر بينهما، ومظهرا معبرا عن جو الموضوعية والصراحة والوضوح الذي انطبع به العمل في تحليل الجوانب المختلفة لهذا البرنامج، واستخلاص الرأي بخصوصه.

أما بخصوص المراقبة الأسبوعية فقد شهدت هي الأخرى تنوعا وغنى في الطرح والتقديم والنقاش، كما اختلفت بشأنها التفسيرات والتأويلات، ولكن الديمقراطية، في كل ذلك، تظل هي الرابح الأول في ظل أجواء ننشدها، متفتحة على مختلف الاهتمامات المعروضة للنقاش والحوار.

وإنه ليطيب لي بهذه المناسبة أن أقدم عبارات الشكر والتقدير للسادة أعضاء حكومة صاحب الجلالة على حسن تعاملهم مع هذه المؤسسة التي نتوخى أن تظل في حركية دائمة وفي تطلع دائم إلى الأفضل.

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يعتبر المجهود الذي تقوم به بلادنا على الصعيد الخارجي، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله نموذجا حيا في دعم معركة المصير الذي تخوضه الأمة العربية والإسلامية. فقد ارتبط النضال الوطني لعاهلنا المفدى بنصرة القضايا العربية والإسلامية، وتضامنه الفعال معها، ويشكل اجتماع لجنة القدس الأخير برئاسة جلالة الملك حفظه الله محطة هامة في هذا الإتجاه نحو تدعيم القضية الفلسطينية، وصمودا وتحديا أمام محاولة التهويد والاستيطان التي تتعرض له أولى القبلتين وثالث الحرمين.

وعلى هدي من هذا الشعورالفياض، التأم جمع مجلسنا في جلسة خاصة، للتعبير على التضامن مع الشعب الفلسطيني، شاركت فيها مختلف مكونات هذا المجلس، مُجمعة في الشعور والتعبير على أقصى درجات التضامن، مع الشعب الفلسطيني في معركة التحرير والسلام التي يخوضها بثبات، ومجمعة كذلك، على أقصى عبارات الشجب والاستنكار للمواقف المتعنتة للحكومة الإسرائيلية، التي أبانت عن لامسؤوليتها الدولية في عدم احترام المواثيق والاتفاقات المعلنة.

وضمن التحرك الوطني بحتمية إشراك جهودنا في التعبئة الوطنية دأب مجلسنا في كل مناسبة أتيحت له على وضع قضية وحدتنا الترابية شمالا وجنوبا ضمن أولوياته على الصعيد الخارجي، مؤكدا في سائر الظروف حقوق المغرب الثابتة أولا، وتمسكه بمخطط التسوية الأممي، وتشبثه بضرورة إشراك كافة المواطنين أبناء أقاليمنا الصحراوية في الاستفتاء التأكيدي بأراضينا المستعادة.

وإضافة إلى هذه القضايا المبدئية في عملنا الديبلوماسي يحاول مجلسنا جاهدا الإسهام في معالجة بعض المشاكل القائمة مع بعض شركائنا الأوربيين، كالمديونية والهجرة والصيد البحري وعلاقاتنا التجارية بصفة عامة، انطلاقا من اهتماماتنا الاقتصادية التي هي جزء من عملنا اليومي.

وتقوية لأواصر التعاون مع المجالس النيابية الصديقة والشقيقة، كانت لنا فرصة استقبال العديد من الوفود عن مجالس الشيوخ في كل من رومانيا وإسبانيا، وفرنسا، والغابون، كما سنستقبل خلال الأسبوع الأول من شهر أكتوبر القادم نائب رئيس جمهورية الأرجنتين، ورئيس مجلس الشيوخ الذي ستكون لمختلف مكونات المجلس فرصة إجراء الاتصالات مع هذه الشخصية الكبيرة.

وكما يواصل المجلس أنشطته على أكثر من صعيد ينكب حاليا على إعداد الترتيبات والإجراءات المتعلقة ببناء المقر الجديد لمجلس المستشارين. الذي مافتئ جلالته يقدم عطفه الكريم ورعايته السامية من أجل بناء مقر يستجيب لطموحات جلالته ولمكانة مؤسستنا على الصعيد الوطني.

وفي الختام، أرى من الواجب علي أن أتقدم باسمكم وباسمي الشخصي، إلى كافة العاملين بهذه المؤسسة الذين أبانوا، خلال عملهم مع مجلسي البرلمان، عن روح من الاستماتة والتفاني في أداء الواجب تستحق كامل التقدير والتنويه. كما أتوجه بخالص التقدير إلى وسائل الإعلام على مواكبتها الجدية والموضوعية لمختلف أعمالنا.

أعاننا الله على بلوغ نبيل المقاصد، وجميل الغايات تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة نصره الله راعي الديمقراطية ومحرر الصحراء وباني المغرب الحديث، وحفظه في ولي عهده الجليل الأمير سيدي محمد، وصنوه السعيد مولاي رشيد، وسائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة.

إنه سميع مجيب، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

شكراً...

الآن الكلمة للسيد الأمين لتلاوة نص البرقية التي يتشرف المجلس برفعها إلى السدة العالية بالله.

السيد الأمين...

* السيد عبد الرحمان أوشن أمين الجلسة :

شكراً، السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وءاله وصحبه،

مولاي صاحب الجلالة،

يتشرف خديم الأعتاب الشريفة، ومجلس المستشارين يختتم دورته الثانية من السنة التشريعية الأولى، أن يستأذن الجناب الشريف أسماه الله وأعز أمره، في أن يرفع إلى المقام العالي بالله، أصالة عن نفسه، وباسم كافة أعضاء المجلس، آيات الولاء والإخلاص، مجددا لجلالتكم على الدوام، مكين التعلق بأهذاب عرشكم المنيف، مستلهما من دروكم الغالية، وتوجيهاتكم السنية، مايضيء لنا معالم الطريق، ويهيء لنا أسباب النجاح والتوفيق.

فعلى هدي هذه التوجهات التي زودتم بها أعضاء هذه المؤسسة، عند افتتاح جلالتكم لأعمال البرلمان، حيث أبيتم إلا أن تخصوها بكريم التفاتتكم، وتشملوها بخاصة عنايتكم، حين أبرزتم -حفظكم الله-

الدور المنوط بها، والمهام التي عليها أن تنهض بها، اعتبارا منكم لمكوناتها الحية، وتركيبتها المتخصصة، في مختلف المجالات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية للبلاد.

وتقديرا من المجلس للدور الذي أناطه به دستور مملكتكم الشريفة، فقد انكبت كل الهيئات الممثلة فيه، من مكتب، وفرق نيابية، ولجان دائمة، على العمل بكل مسؤولية، انطلاقا مما يمليه عليه الواجب والأمانة النيابية، من جدية وتفان، راسمين بذلك مسارا حافلا بالعطاءات، سواء تعلق الأمر بمجال التشريع والمراقبة، أو في نطاق تمتين عرى الصداقة بين مجلسنا والمجالس المماثلة.

إن التجربة التي يخوضها مجلس المستشارين لتبعث على الثقة الكبيرة، والأمل الوطيد في بلورة الفلسفة الحكيمة التي أتى بها الدستور، ولا أدل على ذلك من الحصيلة الهامة من مشاريع القوانين التي تقدمت بها الحكومة، وفي ما طرحه المستشارون من أسئلة شفهية وكتابية، وفي ما قدموه من اقتراحات قانونية، وكذا في القضايا الأخرى التي لاتقل أهمية والتي كانت مجالا للنقاش الجاد والمفيدداخل اللجان والمجلس على السواء.

إن رعاية جلالتكم لمجلس المستشارين، ولما تنتظرونه منه، من دور فاعل في المجهود الوطني، لمن شأنه أن يذكي حوافز العطاء، ويرقى بهذه المؤسسة إلى المستوى المرموق.

أبقى الله جلالتكم لشعبكم الوفي، تقودونه نحو المعالي، وتحققون له أغلى المكاسب والأماني، وتبوئونه المكانة الجديرة بتاريخه وحضارته العريقة، وحفظكم في ولي عهدكم صاحب السمو الملكي الأمير الجليل سيدي محمد، وصنوه السعيد الأمير مولاي رشيد، وسائر أفراد أسرتكم الشريفة.

والسلام على المقام العالي بالله ورحمته تعالى وبركاته.

وحرر بالرباط في ثاني جمادى الثانية 1419

الموافق لـ 24 شتنبر 1998.

خديم الأعتاب الشريفة

محمد جلال السعيد

شكراً السيد الرئيس.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد الأمين.

باسمكم جميعا، أشكر السيد الوزير الأول، والسادة أعضاء الحكومة، على تتبعهم لوقائع هذه الجلسة الختامية.

شكراً للجميع.

ورفعت الجلسة